

مذبحة رابعة □□ العقد الاجتماعي التأسيسي لجمهورية السيسي الجديدة



الخميس 17 أغسطس 2023 02:22 م

بعد عشر سنوات من وقوع أكبر مجزرة جماعية في تاريخ البلاد الحديث نفذتها الشرطة والجيش، يوضح موقع "ميدل إيست آي" كيف قضت الدولة على حق الجمهور في المعارضة □
وأشار الموقع في مقال كتبه الناشط "حسام الحملوي"، إلى أنه تم إرسال الجرافات لهدم معسكر احتجاج أقامه أنصار الرئيس الراحل "محمد مرسي" في ميدان رابعة العدوية □
وفتحت كتائب من قوات الأمن المسلحة يرتدون ملابس سوداء النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل 817 شخصًا على الأقل في يوم واحد □ وتقديرات أخرى للخسائر تصل إلى الآلاف □
وجاءت المذبحة في أعقاب التحريض المستمر من وسائل الإعلام المصرية الحكومية والخاصة، والتي كان صحفيوها ومعلقوها يصبحون لأسابيع حول كيفية تحول معسكر الاحتجاج المناهض للانقلاب إلى نوع من "الإرهاب". والأسوأ من ذلك، أصدرت المعارضة اليسارية بيانًا مشتركًا قبل أسبوع من المجزرة تنتقد الدولة لعدم تركها بالسرعة الكافية لتعليق معسكرات الاحتجاج "الإرهابي الفاشي".
وفي الذكرى العاشرة لهذه الأحداث الدامية، يقول "الحملوي": "السؤال ليس ماذا حدث، لأن هذا موثق جيدًا □ ولكن ما يبقى محيرًا للكثيرين هو سبب حدوثها □ لماذا شعر "عبد الفتاح السيسي" بأنه مضطر لإطلاق موجة القتل هذه، والتي تم بثها على الهواء مباشرة إلى كل منزل مصري؟
كان "حسني مبارك" مستبدًا حكم مصر بقبضة من حديد، لكن نهجه في الحكم اعتمد على إدارة المعارضة، كما تواجد مجتمع مدني نابض بالحياة كحاجز بين الدولة ومواطنيها □ واستعان نظام "مبارك" بمصادر خارجية من مجموعة واسعة من المؤسسات المدنية، وليس فقط الأجهزة الأمنية لضبط المعارضة □
صحيح أن هذه المؤسسات قد تم تفكيكها جزئيًا بالفعل، ولم تكن قوية مثل تلك التي أنشأها مؤسس جمهورية الضباط "جمال عبد الناصر"، لكنها كانت فعالة في حماية الدولة من التهديدات الوجودية □

فرض هيمنة الدولة

وكانت إذا وقعت فظائع في فلسطين، كان يمكن لمبارك الاعتماد على الإخوان المسلمين لنزع فتيل الغضب الشعبي في مصر من خلال تنظيم احتجاجات مناهضة لإسرائيل تقتصر على المساجد والجامعات، بدلاً من الخروج إلى الشوارع أو الهتاف ضد "مبارك".
وإذا ارتفعت أسعار السلع الأساسية، يمكن لمبارك الاعتماد على السلفيين لتحويل الغضب عن النظام بإلقاء اللوم على النساء غير المحجبات أو المسيحيين □ وإذا اندلعت الإجراءات الصناعية، فيمكنه الاعتماد على النقابات العمالية المدعومة من الدولة لمواجهة التشدد في أماكن العمل □
علوة على ذلك، كان هناك الحزب الوطني الحاكم، الذي كان أحاديًا وبلا أسنان مقارنة بالاتحاد الاشتراكي العربي بزعامة "عبد الناصر" - ومع ذلك كان له وجود في كل حي في مصر لفرض هيمنة الدولة وحل النزاعات المحتملة وتوجيه المظالم المحلية إلى صناع القرار في النظام □
وأضاف "الحملوي": "بعبارة أخرى، كانت هناك شبكة معقدة من المؤسسات التي يمكن لمبارك الاعتماد عليها لإدارة المعارضة، قبل أن يفكر في إرسال القوات أو شرطة أمن الدولة المخيفة لقمع مثيبي الشغب".
كان عنف الدولة في عهد "مبارك" محسوسًا في الغالب، بما يتوافق مع مستوى التهديد المتصور للنظام □ حتى أن آلة الدعاية الخاصة كانت تحاول إخفاء أي انتهاكات، مستخدمة أساليب أولها الإنكار إلى المعلومات المضللة □
ومكنت هذه الحسابات الشاذة للقمع نظام "مبارك" من الازدهار لثلاثة عقود □ لكن في نظر "السيسي" وجنرالاته، كان هذا بالضبط ما أدى في النهاية إلى وفاة "مبارك" واندلاع ثورة 2011.

إرسال رسالة

تخرج "السيسي" ومعظم ضباطه الذين قادوا انقلاب 2013 من الكلية العسكرية بعد انتهاء حرب 1973، وحازوا على مراتبهم في زمن "السلام". بحلول ذلك الوقت، أصبح الجيش المصري منظمة بيروقراطية متضخمة، مهووسة بالاستقرار الداخلي والتربح لم تتذلل بالهزائم العسكرية، ولم تتعرض لأخطاء الحكم العسكري في عهد "عبد الناصر".

من وجهة نظر الجيش، حدثت الثورة لأن مبارك كان "متساهلاً للغاية". كما لم تساعد تجربة الانتقال من 2011 إلى 2013 إلا في ترسيخ هذا الاقتناع؛ ففي عام 2012 وحده، سجل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر من 3800 نشاط صناعي وتعبئة اجتماعية في البلاد - أكثر من العدد الإجمالي للاحتجاجات في العقد الممتد بين عامي 2000 و 2010.

وأصبحت البلاد غير قابلة للحكم، وقرر الجنرالات تهدئتها بالقوة مرة واحدة وإلى الأبد لإنقاذ الدولة من "الفوضى" - أو حتى الأسوأ من ذلك، ثورة جديدة يمكن أن تهدد امتيازاتهم. كان عدد القتلى في يوم واحد (14 أغسطس 2013) مساوياً تقريباً لإجمالي عدد الوفيات خلال حملة القمع في التسعينيات في عهد "مبارك". خلال الأشهر السبعة الأولى بعد انقلاب "السيسي"، خلفت أعمال عنف الدولة أكثر من 3200 قتيل.

كان الحجم الهائل لسفك الدماء في رابعة ومجازر ما بعد الانقلاب رسالة واضحة من الجنرالات للشعب: أن العمل الجماعي المستقل غير مرحب به ولا مسموح به.

بينما شهدت البلاد أكثر من 4500 احتجاج في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، انخفض هذا العدد إلى 665 خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام.

واليوم، يرأس "السيسي" مجتمعاً بلا حواجز: أحزاب معارضة مشلولة، وبرلمان مصدق عليه، ولا حزب رسمي حاكم، ولا مؤسسات مدنية على الإطلاق لها سلطات حاكمة وبدلاً من ذلك، تفرض الأجهزة القمعية (الجيش والشرطة والمخابرات العامة) حكماً مباشراً، وتدير المجتمع على أساس يومي.

وختم "الحملوي": "السيسي" لا يدير المعارضة، بل يقضي عليها. ولم تكن رابعة مجرد مجزرة. كانت العقد الاجتماعي التأسيسي لجمهورية "السيسي" الجديدة".

<https://www.middleeasteye.net/opinion/egypt-rabaa-massacre-founding-social-contract-sisi-new-republic>